

إيالة الجزائر العثمانية:

بين موارد البحر والضرائب

أ.م. د. صباح نوري هادي العبيدي
كلية التربية الاساسية / جامعة ديالى

أ.م.د. توفيق دحماني
قسم التاريخ - جامعة الجزائر

المقدمة:

إن الاهتمام بالبحرية الجزائرية في أواخر العهد العثماني، يأتي ضمن الاشتغال بالبحث في النظام الضريبي العثماني؛ فقد وُجد أن هناك علاقة متشعبة مع الضرائب حينذاك، وأن البحرية الجزائرية كانت تؤثر في ذلك النظام، وتوجهه نحو الزيادة في مقادير الضرائب وتخفيضها، ونحو التشدد في الجباية والتراخي عنها.

وعليه فما جدوى البحث في تاريخ البحرية في الخارج وعلاقتها بالضرائب في الداخل؟ وتأصيل مدى أهمية ذلك في حياة الدولة وتأثيراتها المتعددة على مختلف أوجه الحياة العامة؟

أما لماذا البحث اليوم في أواخر العصر العثماني فقط، وليس في كل الفترة، فيعود إلى عدة عوامل هي:

- أن البحث في كل الفترة العثمانية يقتضي دراسة مطولة، تستلزم أكثر من مقالة.
- أن البحرية الجزائرية شهدت في أواخر العصر العثماني، تغيرات ملحوظة وملموسة، جعلتها تتراجع على مسرح البحريات العالمية، وتنتقل من طور المبادرة إلى طور التصدي، ومن التحرير إلى الدفاع.
- أن فترة أواخر العصر العثماني، هي آخر العصور الحديثة، وقد شهدت فيه الجزائر أحداثا مهمة أهمها:
 - أ- زوال الحكم العثماني وقيام الاستعمار الفرنسي.
 - ب- أن موارد البحرية الجزائرية، التي كانت تتغذى منها خزينة الدولة، شهدت خلال الفترة المذكورة أعلاه، ولا سيما في العقود الثلاثة الأخيرة، التي سبقت الاحتلال الفرنسي، تراجعا كبيرا، الأمر الذي أدى بالدولة إلى التوجه صوب دواخل البلاد، وإتباع سياسة ضرائبية محكمة.
- حالة البحرية الجزائرية ونشاطها في العصر العثماني:

إن ميناء الجزائر قبل مجيء العثمانيين، مرفأً صغيراً، ولم تكن له أهميته كبيرة، لكن منذ ارتباط الجزائر بالدولة العثمانية وانضوائها تحت رايته، والذي بدأت منذ من سنة ٩٢٥هـ / ١٥١٩م، بدأ نجم الجزائر ومينائها يظهر على سطح العالم.

وفي تلك المدة كان الإسبان لا يزالون يسيطرون على ميناء الجزائر، بسبب وجود حصن "البنبون"^(١)، المقابل للميناء، فإن أول حكام الجزائر و"بكلر باياتها" خير الدين بربروس، شن عليه حملة لا هوادة فيها سنة ٩٣٦هـ / ١٥٢٩م، ودمره على رؤوس الإسبان، وشرع بيني بأحجار ذلك الحصن نواة الميناء^(٢).

ولما كانت مدينة الجزائر، عاصمة الإيالة في العهد العثماني، فإن بحريتها القوية، انطلقا من مينائها، قامت بأعمال جهادية وتحريرية، بالإضافة إلى دفاعها عن البلاد، وصد العديد من الحملات الأوربية، ما جعلها تتعت ببعض الأسماء مثل: "المحروسة، ودار الجهاد، والمدينة التي لا تقهر". الأمر الذي عرضها لعمليات التّجسس الأوربية، حسب ما تثبته تقارير البحارة ورجال الدين والقناصل والتّجار ومراسلاتهم ... الذين عملوا جميعا على جمع أكبر قدر من المعلومات لصالح بلدانهم لتنفيذ مخططاتهم ضد الجزائر^(٣).

تعد البحرية هي النواة الأولى التي تشكلت منها القوات الجزائرية عامة، إذ تم الاهتمام بها وتطويرها باستمرار من الناحية المادية والبشرية، إلى أن أصبحت الجزائر تمتلك أسطولا بحريا كبيرا في الحوض الغربي للبحر المتوسط منذ العقدين الأوليين من القرن السادس عشر الميلادي، ليشهد العصر الذهبي طيلة القرن السابع عشر الميلادي، ثم يبدأ في التراجع والضعف أواخر القرن الثامن عشر الميلادي، رغم أن الجزائر قامت بتدعيم أسطولها الحربي من جديد، وأصبح يحتل مكانة مرموقة، وبلغ به الأمر أن تشكل من ثلاثين مركبا، وبارجتين ذات أربعة وأربعون مدفعا تحت قيادة ضباط أكفاء أمثال الرّئيس "حميدو"^(٤).

أخذت البحرية الجزائرية على عاتقها حماية المصالح السياسية والاقتصادية، وحتى الإستراتيجية للبلاد بالقوة، فلم يكن للدولة وسيلة أخرى غيرها في هذه المدة، لذلك توجب عليها مواصلة جهودها العسكرية ضد أعدائها، المتمثلين في معظم

البلدان الأوربية، ويمكن الجزم أنه بفضل النشاط العسكري للبحرية، صنعت الجزائر علاقاتها السلمية، مع بعض الأطراف الأوربية، وامتدت لتشمل أمريكا أيضا، إذ سعت هذه الأخيرة لتكوين رابطة بحرية معادية لبلدان المغرب وعلى رأسها الجزائر، ولكنها فشلت، مما اضطرها في النهاية إلى تغيير موقفها، ساعية لعقد السلم مع الجزائر، وهو ما حدث عام ١٧٩٥م^(٥).

عدّ النشاط البحري للأسطول العمود الفقري لاقتصاد مدينة الجزائر، وذلك من خلال موارد الغزو البحري، وكذلك عن طريق افتداء العبيد المسيحيين، وملء أسواق المدينة بالبضائع التي يتم غنمها، حيث تعود رياس البحر الجزائريين على الخروج إلى البحر مرتين أو ثلاث مرات في السنة، في فصل الربيع، ثم صيفا، وفي فصل الخريف معظم الأحيان، وهذا ما جعل المدينة في حركة اقتصادية مستمرة^(٦).

لقد كانت معظم الدول الأوربية، وأمريكا في نهاية القرن الثامن عشر، تدفع إتاوة سنوية للجزائر مقابل حرية الملاحة في حوض البحر الأبيض المتوسط، وكان حكام الجزائر يشترطون أن تكون في شكل مواد أولية كالألواح، والبارود، والأسلحة، وغيرها^(٧).

عرفت الدول الأوربية فترات نزاع دائم فيما بينها، نتيجة تضارب مصالحها واختلاف نظمها، وكذلك ما ألحقته الثورة الفرنسية بها، لذا لم تتمكن هذه البلدان من اتخاذ إجراءات حاسمة تجعلها في مأمن من بحارة الإيالة، بل على العكس فإن عدداً من هذه الدول كانت تتقرب من الحكام الجزائريين، لتكسب ودّهم على مجابهة أعدائها. وقد وجد الجزائريون في ذلك فرصة لخدمة مصالحهم، فيؤيدون هذا مرة، ويقفون ضدّه مرة أخرى إلى أن يضاعف الهدايا ويزيد في تنويعها^(٨).

تصرف الجزائريون في تلك المدة، وبهذه الطريقة، عبارة عن ردّة فعل على وقوف أوربا ضد تكوين أسطول تجاري جزائري، وعلى الاستغلال التجاري الذي كان يتعرض له الأهالي نتيجة ذلك، إضافة لكونه من متطلبات الجهاد البحري. كما أن تجار الجزائر لم يكن يسمح لهم بدخول الموانئ الأوربية، وإذا دخلوها فإنهم يخاطرون بحياتهم وما يملكون من اموال وبضائع^(٩).

اتجه نشاط البحرية الجزائرية^(١٠)، نحو الانكماش، ابتداء من أواخر القرن الثامن عشر الميلادي، لما بدأت أعمال البحريات الأوربية، تؤثر على البحارة الجزائريين، بفعل تزايد قواتها، وفعالية سفنها؛ فتناقصت الغنائم، وتراجعت مكانة البحرية، ونقص عدد السفن إلى أقل من العشرة. ولم تنتعش البحرية الجزائرية، إلا في السنوات الأولى من القرن التاسع عشر الميلادي، بفضل الرئيس حميدو، وانشغال أوروبا بحروبها، قبل أن تنكمش من جديد، في العقدين الأخيرين من الحكم العثماني سنوات: ١٨١٦، ١٨٢٤، ١٨٢٧م، بفعل تلقيها لعدة ضربات متتالية.

فمنذ تولي الداي مصطفى باشا ١٢١٢هـ / ١٧٩٦م، أمر بتجهيز خمسة مراكب جهادية، وأرسل بها إلى مضيق ليفورنة، حيث التقوا ثلاثة مراكب يونانية، فأخذوا ما بها، وباعوها في ليفورنة، ثم ساقوا السفن لميناء الجزائر، وقاموا باقتسام الغنائم، أما سفينة "البلاكرة" من سفن الغنيمية، فأدخلوا عليها تعديلات، بإضافة المدافع وسموها بالزبنطوطة، وغنم بها الكثير. وبعد الإقامة لخمس أيام في الجزائر عاود الغزاة التحرك لناحية اسبانيا، فالتقوا اليونانيين ثانية فتلاحموا معهم، وغنموا ثمانية عشر مركبا مليئا بالقمح ومختلف أنواع البضائع، نزلوا بها بميناء الجزائر، ليغرقوا أسواق المدينة بما غنموه^(١١).

وقد ذاع صيت الزايس حميدو في كل بقاع العالم وما حققه من بطولات وإنجازات في أعالي البحار، ونذكر مثلا خروجه في سنة ١٢١٥هـ / ١٧٩٩م، التي التقى فيها مع فرقاطة كبيرة للبرتغاليين أكبر من فرقاطته، وقد تمكن منها بعد أن تلاحم مع بحارتها بالسيوف، ثم جرها إلى ميناء الجزائر، حيث استقبل وبحارته استقبال الأبطال، ليكرم من قبل الداي شخصيا، وتضاف غنيمته إلى الأسطول البحري الجزائري^(١٢).

وبفضل تضاعف النشاط البحري للإيالة أمام انشغال أوروبا بحروب "نابليون" كثرت الغنائم، وبلغ تعداد السفن التي تم اغتنامها، بفضل عملية الجهاد البحري خلال خمس عشر سنة، ما بين سنتي (١٨٠٠-١٨١٥م)، حوالي ١٣٣ سفينة، وتعد آخر مدة لازدهار الجهاد البحري الجزائري^(١٣).

وبعد انتصار مصطفى باشا مع الإنجليز وتوقيع الصّح معهم سنة ١٨٠٢م، شرع في بناء برج باب الواد، كما عمل على إعادة بناء برج راس تافورة، وقام بإنشاء فرقاطتين كبيرتين، وبعدهما أنشأ مائتين من اللّنجور^(١٤)، وزوج من البلاندا، وقد اجتمع لديه ٥٠٠ رايس^(١٥).

اجتهد الحاج علي باشا، وبتاريخ الخامس عشر من شهر محرم ١٢٢٤هـ/ ١٨٠٩م في إنشاء المراكب الجهادية وصناعتها، فأنشأ سفينة بلاندره، وبنا كرفيطا، وغلبيطة، واستلم كرفيطا من اسطنبول هدية، إضافة إلى ما أخذ من الغنائم^(١٦).

وبانسحاب القوة الفرنسية من البحر المتوسط التي كان يراقبها نابليون، عاد غزاة البحر لتأكيد حقوقهم التوسعية، واستأنفوا أخذ الغنائم واثقين أن ذلك سينتج عنه تجدد موارد الخزينة. ففي تموز ١٨١٤م جلبت لمدينة الجزائر سبع سفن سويدية، قدرت حمولتها ب: ٥٠٠ دولار، وتمت مصادرتها لغاية وصول سفينة سويدية تحمل الجزية^(١٧).

حصلت الجزائر أثناء الحروب الأوربية (١٧٩٢-١٨١٥م)، على سفن قليلة، حمولتها من خمسين إلى ستين مدفعا، ومن الواضح أن سفينة (الدانزيك) ذات الثماني والخمسين مدفعا، قد تم غنّامها، وإما جاءت كهدية، ولكن سفينة (الغزال) ذات الخمسين مدفعا وكذلك سفينة (القصر) ذات الخمسين مدفعا هي أيضا صنعت في الجزائر.

وعند تولي الداوي عمر باشا الولاية في ربيع الثانية سنة ١٢٣٠هـ/ ١٨١٥م، بدء نجم البحرية الجزائرية بالأقول فإن الضّعف الذي عرفته البحرية الجزائرية في عهده، لم يسبق له مثيل، رغم أنّه بدأ في الواقع قبل هذا الوقت بكثير، بفعل تكتل دول أوروبا وأمريكا ضد الجزائر، إضافة إلى واقعة استشهاد الرايس حميدو، وعقد معاهدة مهينة مع الأمريكان في تموز ١٨١٥م، وبعد الواقعة استخلص الداوي عمر العبرة من التحركات ضد الجزائر، فانصرف إلى بناء تحصينات جديدة، ووضع مدافع جديدة في الجهة الشرقية، ثم قام بتأمين الناحية الشمالية بوضع سلسلة من المدافع على شكل نصف دائرة، على ثلاث طبقات تشتمل أربعة وأربعون مدفعا، كما

أحاط المنار بحماية مماثلة، إذ أضاف لحماية الجهة الشرقية التي كانت تحتوي ستين مدفعا، سبعين مدفعا جديدا، واضعا عند مدخل الميناء مدفعين كبيرين عيار ٦٨، كما نصب عدة مدافع قوية في الجهة البحرية، تمنع البواخر المهاجمة من الاقتراب من الساحل، ووضع في الجهة الغربية سبعين مدفعا، كما عزز الدفاع عن الواجهة الشمالية للميناء بمائة فوهة نارية^(١٨).

اشتد ضعف الأسطول الجزائري منذ مطلع القرن الثامن عشر، وبالتالي تراجع مركز مدينة الجزائر في الميدان الاقتصادي والسياسي، واتضح ذلك من خلال امتناع بعض الدول الأوروبية عن دفع الإتاوات التي تعودت على دفعها سنويا، عندما بدا لها ضعف الأسطول أو عندما قل عدد قطعه، وانخفض مستوى تجهيزه، والتي كان على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، التي توقفت عن الدفع سنة ١٨١٢م، ثم حذت حذوها بقية الدول الأوروبية^(١٩). قبل أن تأتي الحملة الأنجلو-هولندية على الجزائر سنة ١٨١٦م، وما تركته من دمار نتيجة القصف المدمر على المدينة والميناء والأسطول. فدمر جزء كبير من المدينة أثناء القصف حيث أصبح خرابا، فزاد الخراب عن ٥٠٠ دار كاملة، ودمرت كل قنوات المياه، فعانى السكان كثيرا جراء ذلك من العطش^(٢٠). وقد سقطت قنبلتان على منزل القنصل الدانماركي فكاد أن يهدم بالكامل، ونفس الأمر بالنسبة للقنصل الإنجليزي الذي استقبل العديد من القنابل و١٨ قذيفة مدفعا، وكذا الحال بالنسبة لبيت القنصل السويدي الذي أصابته بعض القذائف. ونفس الشيء حدث لمنزل القنصل الأمريكي "وليام شالر" إذ تدمر جزء منه^(٢١). وقد راح ضحية هذا القصف حوالي ٥٠٠ جندي جزائري، إضافة إلى سبعين شخصا من الأهالي^(٢٢). وبلغ عدد قتلى الإنجليز حوالي ٨٨٣ قتيل، وقتل ٢٠٠ مقاتل من الهولنديين، وجرح لهم قرابة ٣٠٠ شخص^(٢٣). في حين كتب "وليام شالر" قائلاً من الرّاجح أن الجزائريين لم يفقدوا عددا من الرّجال يوازي العدد الذي خسره العدو، والواقع أنّه لا يوجد ما يدل بعد المعركة، على أن خسارتهم في الأرواح كانت كبيرة^(٢٤).

وقد ذكر الدّاي عمر باشا في رسالة رسمية إلى السّطان العثماني، من أن:
"عدد قتلى الكفار يفوق أربعة أضعاف نظرائهم المسلمين، وعدد كبير من الجرحى،

وأن سفنهم أعطبت، وأحرقت سفينتان. أما مفقودات وخسائر الجزائريين، فتتمل في فقدان إنكشاريتنا لبعض الأسرى الذين تم تحريرهم، بما يعادل مليوني ريال فرنسي^(٢٥). وبعد مرور خمسة عشر يوما على الهجوم الانجليزي استكمل الجزائريون استحکاماتهم الدفاعية من جديد، ولم يتهاونوا ويستكينوا، حسب ما ورد في رسالة الداي عمر باشا إلى السلطان العثماني، والمؤرخة بتاريخ ١٩ شوال ١٢٣١هـ/ ١٢ ايلول ١٨١٦م^(٢٦).

وفي المدة موضوع بحثنا، وبعد اطلعنا على بعض الوثائق، تبين لنا أن موارد البحرية الجزائرية، مهما كانت قيمتها، فإنها كانت قليلة الأهمية، بالنسبة للاقتصاد الجزائري، وذلك لعدة أسباب، منها:

١- أن موارد الغزو البحري، لم تكن ثابتة، فكانت في تذبذب مستمر، إضافة إلى ارتباطها بحالة الأسطول الجزائري، وبوضع العلاقات الخارجية للجزائر.

٢- أن مصادر البحرية لم يكن يدخل منها إلى خزينة الدولة، إلا جزء قليل^(٢٧)، إذ كانت كل الأطراف المشاركة في عملية جلب الغنائم، تأخذ نصيبها، فهي تقسم على مجهزي المراكب، والرياس، والبحارة، والداي، وموظفي الميناء، والحمالين، وغيرهم^(٢٨).

٣- جاء في أحد مصادر القرن ١١هـ / ١٧م؛ "دولاكروا"، إذ كان العصر الذهبي للبحرية الجزائرية، أن: "مقدار خمسة رواتب الجنود، كان يجلب من داخل الإيالة، أما الجزء السادس، فكان يأتي من مورد البحرية، وهو غير مضمون"^(٢٩). أي أن الجزء السادس القادم من البحر، غير ثابت، ولم يكن مضمونا في بعض الفترات. وهذا دليل على أن مداخيل البحرية، التي كثر الجدل حولها، لم تكن تغطي إلا راتبا واحدا، من الرواتب التي كان يستلمها الجنود كل شهرين قمرين. وكل هذا كان يحدث في الوقت الذي وصلت فيه البحرية الجزائرية إلى ذروة مجدها وعظمتها. وهذا ما يجعلنا نتساءل عن القيمة الحقيقية للغنائم البحرية؟

لقد علق الكاتب حمدان بن عثمان خوجة على هذا الموضوع، قائلاً: "عندما تجلب الغنائم إلى مدينة الجزائر، تباع للسكان، وتوزع قيمتها حيناً، على ذوي الحقوق. وتأخذ الخزينة العامة الخمس كنصيب لها. ووفقاً لما تنص عليه شريعتنا، على أن هذا الخمس لم يكن تاماً أبداً، لأن الأشياء الثمينة كانت تؤخذ قبل الإطلاع على الغنائم"^(٣٠).

لذلك نعتقد أن هناك مبالغة كبرى في تضخيم حجم مداخل البحرية، ولا يستبعد أن يكون مقصد أصحاب هذا الادعاء، تبرير الاستعمار الفرنسي للجزائر، شأنهم في ذلك، شأن أولئك الذين اتهموها بـ: "القرصنة"، والتي كانت من الذرائع التي اتخذتها فرنسا لغزو الجزائر.

لكل ذلك كثر الجدل، وبالخصوص حول تلك المداخل، التي كانت تحصل عليها البحرية الجزائرية، واشتهرت بـ: "الغنائم البحرية" (*Les Prises Maritimes*)، وكانت ناتجة عن فرض إتاوات على السفن العابرة للبحر الأبيض المتوسط، وأساساً على الدول غير المرتبطة بمعاهدات واتفاقيات سلمية مع الجزائر، كما هو الحال مع إسبانيا، وبعض دول أوروبا، التي تكون في فترات حرب مع الجزائر، حتى إذا ما عقدت معاهدات مع الجزائر، فإن سفنها لا تهاجم، وهذا في حقيقة الأمر، ما كان يسميه الأوربيين بـ: "القرصنة"، وهو عمل مشروع، بخلاف الدول الأوربية، التي ثبت في الكثير من الأحيان، أنه ورغم عقدها لاتفاقيات مع الجزائر، إلا أن سفنها في الكثير من الأحيان، كانت تهاجم السفن الجزائرية، وهذا هو فعل القرصنة حقيقة، سواء كمصطلح سلب، أو لصوصية بحرية: [*Piraterie*]، أو إبحار (*La Course*).

وباطلاعنا على سجل الغنائم البحرية، الذي نشره: "ألبرت دوفو" (*Albert Devouix*)، نأخذ بعض النماذج، التي تبين مداخل الغزو البحري، وعدد المستفيدين من الحصص أو الأسهم كما يلي:

كانت غنيمة المُسمّى "غليونج" (*Raliound*)، نصيبه "شباك" (*Chebec*) (نوع من السفن) الباشا، في الأول من جمادى الثانية سنة ١١٧٩هـ / ١٦ أكتوبر ١٧٦٥م.

نوع الغنينة	ريال	ثمن
بنجيك	٣٧٢	
التفريغ	٢٥	
قبطان الغنينة	٤٣	
مكافئة علاوة الخشب	٤	٢
شاوش اغا وخادم التفريغ	٢	٢

نوع الغنينة	ريال	ثمن
الشاوش المسلم للبنجيك	١	٤
الشاوش اليهودي للبنجيك	-	٦
الميزان	١٥	
الصرافون	١١	٤
الحراس	٤	٤

نوع الغنينة	ريال	الثمن
زورق وفرقاطة	٣٢	
دلال (البيع بالمزاد العلني)	١٢	
المحلي	٣	٤
التقرير	٥٢٧	٢
ورديان	٢	١
وكيل الحرج	٢	
الميناء	٢٤	
ما يستتبط	٥٥٥	٣
الباقى	٢.٤٠٠	٥

١.٥٢	١.٢١٠	نصفه
	٣١١	عدد الأسهم:
	٣ ريالات وسبعة أثمان ^(٣١)	حصة كل سهم

وفي سنة ١٧٧٥م، أصبحت حسابات غنائم السكر والخشب والجلود، التي حاز عليها شباك؛ وليد علي خوجة، التي كان يقودها الرئيس إنجا محمد (*Indja*)، في ربيع الثاني سنة ١١٨٩هـ/ حزيران ١٧٧٥م.

ثمن	ريال	
٤	١.٧٨٥	بنجيك
	٣٠٠	التفريغ
٦	١٥٠	قبطان الغنيمة
٢	٤	مكافئة علاوة الخشب
٢	٢٠	شاوش آغا وخادم التفريغ (الانكشارية)
٤	٤٠	شاوش البنجيك
٢	٢٠	الشاوش اليهودي
	٤٨	الصرافون
	٢٤	دلال (البيع بالمزاد العلني)
	١٠٢	الوزن
	٢٧	الفرقاطان والزورق
	١٢	دلال (البيع بالمزاد العلني)
	٦	الحراس
٥	٦	تكاليف مختلفة
	٥٤	دلال الجلود
٤	٤	المحلي

	٩	وكيل الحرج
	١١٦	الميناء
٥	٢.٧٢٧	التالف
٣	١١.٥٥٦	الباقي
١	٥.٧٧٨	النصف
٤٢.١٧٦ فرنك	٣٧.٤٩٠	سعر السكر
	٣٤١	عدد الاسهم
	١٢٦ ريالاً وخمسة اثمان ^(٣٢) .	حصة كل سهم

وفي سنة ١٨١٥م، كان الرئيس علي الطاهر، في أثناء مراقبته البحرية، قد غنم سفينة مغربية محملة بالبضائع، التي سنذكرها. وهذا في غرة شهر صفر ١٢٣٠هـ/ كانون الاول ١٨١٥م.

ريال

ثمن

٤	٤٦,٥٦٨	٨٨ صندوق سكر أبيض يزن ٢٨٨ قنطاراً و ٣٥ رطلاً
	٢٧,٣٥٢	٦٢ صندوق سكر أحمر يزن ٢٨٠٠ قنطاراً
٤	٩٠,٩٥٨	١٣ قنطار و ٩٤ رطلاً من القرمز (<i>Cochénille</i>) إلى ٦٥.٢
	٣,٢٩٨	٨٢ قنطاراً و ٤٥ رطلاً من "الكمبيش" (<i>Campêche</i>) إلى ٤٠

الإنتاج: ١٩٩، ١٨٩ فرنكا، و ١٢ سنتيما.

٩٠٠ سهم لـ ٨٠ ريال وثمانين^(٣٣).

ثم في ١٥ ربيع الأول من سنة ١٢٣٠هـ / ٢٥ شباط ١٨١٥م؛ غنم الرئيس دحمان، مركبا شراعيا (*Brigantin*)، أثناء جهاده ضد الأسطول الإنجليزي، وحمل ١١١٠ صاع من القمح، يقدر ثمنه بـ: ٢٢.٤، حيث باعها، ثم قسم ذلك:

مدخول: ٤٤.١٠٢ فرنك، و ٢٥ سنتيما.

٩٦٧ سهما، لـ ١٧ ريال وثمانين^(٣٤).

وفي آخر العصر العثماني، فقد ورد في سجل الغنائم البحرية، أنه في اليوم السابع من ربيع الثاني من سنة ١٢٤٣هـ / ٢٨ تشرين الأول ١٨٢٧م، كان الرئيس علي المايورقي قائد أحد سفن الشباك (*Chébec*)، قد وصل إلى تونس بإحدى الغنائم. وكان مجموع ما حصل عليه هو: ٣٩.١٤٢ ريال صغار (٢٩.٣٥٦ فرنكا و ٥٠ سنتيما). وكان سهم "البنجيك" المقتطع: ٤,٨٩٢ ريالا. أما أسهم طاقم ملاحظته فقدرت بمجموع ٢١٤، وبمقدار ثابت بـ ٧٩ ريال دراهم، و ٤ موزونات (٥٩ فرنكا، و ٥٥ سنتيما)، لكل سهم. وكان الدفع بالتمام. وسجل يوم ١١ ربيع الثاني سنة ١٢٤٣هـ / الأول من تشرين الثاني ١٨٢٧م. وقد تم الحصول على هذه الغنائم، رغم أن الأسطول البحري الفرنسي كان يحاصر ميناء الجزائر، ورغم ما كانت تدعيه فرنسا، من أنها قضت على "القرصنة" الجزائرية من جذورها^(٣٥).

- اختفاء موارد الغزو البحري و بروز الضرائب:

كان الحكم العثماني، منذ تثبيت أركانه، وإلى غاية القرن الثامن عشر، يركز على الغنائم البحرية، وكانت معالجته للأوضاع الداخلية، ولاسيما الجانب الضريبي غير ذات أهمية بالنسبة للحكومة العثمانية بالرغم من كونهة نظلم موحد قائم على الشريعة الإسلامية، ولكن مع تراجع الإيالة بحريا، ونقص الموارد البحرية ثم نضوبها، لم يعد بإمكان العثمانيين الاستمرار على نفس نهج السياسات الداخلية التي

كانوا ينتهجونها فيما سبق. مما دفعهم الى وضع قوانين جديدة لجباية الضرائب اللازمة لمتطلبات الدولة المتعددة^(٣٦).

ميز الكثير من الكتاب بين نقص الموارد البحرية، والأسباب المالية لسياسة الضرائب. ويؤكدون على أن انخفاض الغنائم منذ منتصف القرن الثامن عشر، كان نتيجة تراجع قوة الدولة العسكرية والبحرية، في مقابل تزايد قوة الدول الأوربية المتربصة بالجزائر^(٣٧).

إنه لمن الصعب على الباحثين والدارسين، تحديد الأهداف الكامنة وراء سياسة اللجوء إلى الضرائب المختلفة، والتوسع فيها وأسبابها، إلا القول بلجوء الدولة إلى سياسة داخلية قوية، وإتبعته إجراءات ضريبية قاسية، تزامنا مع التناقص في موارد البحر.

والتناقص في موارد البحر، يجب دراسته بنظرة أوسع، وتحليله كجزء من مخطط أرحب، انتشر في أوربا خلال تلك الحقبة. فكان التطور الصناعي والنمو العسكري والاقتصادي لدول أوربا، وراء ذلك النقص. كما يمكن اعتبار ذلك أيضا عاملا حقيقيا وراء السياسة الضريبية العثمانية في البلاد. إضافة إلى أن نقص الموارد البحرية، وسياسة الضرائب التي أعقبته، قد ساعدت على التخفيف من حدة العجز في خزانة الإيالة. ويمكن الأخذ بعين الاعتبار، احتمال أن تكون السياسات العثمانية المتبعة في حد ذاتها، هي من ساهم في كل ذلك الأمر .

بدأ نظام الحكم في الجزائر - مع التغيرات في موازين القوى العسكرية بين الجزائر ومختلف الدول الأوربية، التي شعرت في مدة البحث المعدة بقوتها- يفقد سطوته على الصعيدين العسكري والمالي. ونتيجة لذلك ازدادت الضغوطات المختلفة على العثمانيين، فولوا وجوههم شطر الضرائب، لتعويض ذلك النقص، ولتحصيل أكبر قدر من الضرائب. ومع التخلي عن البحر لصالح الضرائب، كان لهذا التحول -من الواضح تماما- تأثيرات فعلية، أهمها تدمير الجزائريين على تلك السياسية ثم ثورتهم بعد ذلك^(٣٨).

فضلا عن إلى عدم الاستقرار المالي، الناجم عن تناقص الغنائم البحرية، والتي حولت خزينة الجزائر إلى "خزانة صغيرة نوعا ما"، وانخفاض مخزونها، فقد أصبح من الصعب على الدولة، التعامل مع كافة متطلباتها. إضافة إلى أن النفقات الكبيرة من الأموال، كانت ضرورية في حياة الإيالة اليومية. ولكل ذلك، بدأت الحكومة في البحث عن مصادر بديلة، وسعيا لإيجاد مداخل أخرى من التجارة والفلاحة وغيرها، فكانت الضرائب أهمها على الإطلاق^(٣٩).

ويبدو أن مدة العقود الأربعة الأخيرة من القرن الثامن عشر، من عدم الاستقرار المالي، والاختلال في موازين القوى مع الدول الأوربية، وتدخلاتها الكثيرة في شؤون الجزائر، وعدم ملاءمة استخدام بعض الضرائب والتوسع فيها، قد أدى كل ذلك، إلى تزايد المعارضة الشعبية، لطلب الحكومة الداعي لأخذ الضرائب المحلية المتنوعة. إذ إن الوثائق والدفاتر الدقيقة لمختلف أنواع الضرائب، وكيفيات تحصيلها غير متوفرة، إلا لبعض السنوات، وبعض الضرائب فقط، فإن ارتفاع الضرائب لا يمكن معرفتها إلا بتفحص تلك الوثائق^(٤٠).

وبينما ازدادت المصاعب أمام الحكم العثماني في جباية الضرائب، فإن استمرارية المشاكل المالية، جعل من الصعب على الدولة نفسها، تأمين موارد ثابتة للخزينة، مما أدى إلى تراجع قوة الدولة داخليا في بعض المناطق، وخارجيا أمام الدول الأجنبية. وكنتيجة لتلك الصعوبات، بدأت الدولة، في بعض الفترات، في إنهاك السكان بضرائب إضافية، وأخرى زائدة عن حجمها. فكانت تتسبب، وبشكل كبير، في انخفاض حجم الإنتاج بمختلف أشكاله، وتراجع النشاطات الزراعية والحرفية والتجارية. كما يبدو أن حجما غير قليل من أموال الجباية كان يوجه بشكل أساسي للداي وحاشيته، في كل مناسبة رسمية لمقدم البايات بضرائب أقاليمهم^(٤١).

ولا تتوفر سوى معلومات قليلة جدا عن عمليات الضرائب في الجزائر، خلال مدة الدراسة. وأحيانا في تناقض مع المصادر العربية والأجنبية. وتشير وثائق الأرشيف إلى أعمال محدودة في عمليات جباية الضرائب خلال ذلك. إضافة إلى أن كمية ضرائب البايك وحجمها، قد بدأ أيضا في الانحصر في بعض المرات. إلا أنه لا البايات في بايليكهم، ولا الحكومة المركزية، كانت قادرة على فرض إرادتها، ليس

بسبب واحد، وإنما إلى مجموعة من العوامل؛ تهرب السكان وتحايلهم، وبسبب سنوات القحط والجفاف والآفات الطبيعية، وكذا الضعف المحسوس في قوة الدولة.

والمحتمل أن الأسباب التنظيمية، كانت ذات أهمية أيضا، فقد كانت هناك أنواع من الضرائب تجبى من قبل الجباة محليا؛ كما كان حال القادة وبعض الموظفين وغيرهم. إذ إن القيمة الاسمية للضرائب كانت في معظمها دائما عينية، لا يمكن تقييمها بدقة، فإن ذهاب جزء مهم من الضرائب، يجعل منها تحصيل حاصل، وربما كان هذا من أهم أسباب نقص إيرادات الجباية وبالتالي الخزينة من جهة، وتململ السكان وتمردهم من جهة أخرى^(٤٢).

وتلقي الوثائق الأرشيفية أضواء زائدة على أنواع الضرائب وأسمائها، وأسماء القبائل المعنية بها، والمبالغ الواجبة، وسنوات ذلك وغيرها. لذلك من الممكن تتبع، اعتمادا على الوثائق المتوفرة، الضرائب وزيادتها في البياليك، وفي كل فترة أو سنة. واعتمادا على ذلك، فإن الأنواع المتعددة من الضرائب قد كانت كثيرة^(٤٣).

وخلال عهد بعض البايات أمثال؛ محمد الكبير غرباً وصالح باي شرقاً ومحمد الذباح جنوباً، المرافقين لداي الجزائر محمد عثمان باشا، كانت الضرائب متعددة، إلا أن قوة شكيمة هؤلاء، وسياستهم الحكيمه، جعلت الرعية تلتف حولهم^(٤٤).

لكن الضرائب كانت قد ازدادت بشكل حاد خلال الفترة موضوع البحث وقبلها بقليل. ولا تشير الوثائق إلى كل مناطق الجزائر، فوثائق بايلك التيطري وبايلك الغرب كادت تكون منعدمة تقريبا.

وقد كان من العوامل المهمة، والمحددة لأشكال السياسات المالية للدولة، هي طبيعتها، والعلاقات بينها وبين المجتمع. وكان من أهداف تلك السياسات ومخططاتها، التأقلم مع البنية الاجتماعية؛ فالعلاقة بين الدولة والمجتمع، تقوم على مصالح هذا الأخير، وبشكل أعم التعامل مع مختلف القوى الاجتماعية والسياسية النافذة فيها، والخضوع لتأثيراتها. وبصيغة أخرى يمكن القول إن تلك الزعامات النافذة هي من كانت تقوم بصياغة سياسات الدولة، تعزيزا لمصالحها ومآربها.

ولمعرفة طبيعة السياسات المالية العثمانية رُئي من اللازم التعرض لطبيعة الدولة، وعلاقتها بالمجتمع. فقبل كل شيء حاولت الإدارة المركزية في الجزائر إيجاد نظام ملائم للجزائريين يتماشى مع ما عرفوه منذ العصور السابقة، ولكن يكون لها مركز الصدارة. فكانت عمليات التجارة، وتموين العاصمة، ضرورة حتمية لاستقرار النظام. فتساهلت مع مختلف التجار والصناع والفلاحين، بل شجعتهم طالما كانوا يساعدونها في تثبيت الدولة ودعمها^(٤٥).

ومع حدوث تناقص في قوة الجزائر البحرية، وما نتج عنها من تراجع موارد البحر ومغانمه، مما أدى إلى عدم استقرار اقتصادي ومالي، بالخصوص، منذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر الميلادي، وحتى عشية الاحتلال الفرنسي. وخلال هذه السنوات كان التوسع في الميدان الضريبي يتسارع. وليس ثمة سبب واحد لذلك، وإنما عدد من الأسباب والعوامل والدوافع المجتمعة والمشاركة وراء تلك السياسة.

إن الرؤية الجديدة التي يقدمها لنا النظام الضريبي، هي وجود تفاعلات قوية متبادلة بين النظم الضريبية والأوضاع الاقتصادية، في شكل تموجات اقتصادية طويلة. فالاستقرار الضريبي يساعد في أغلب الأحيان، على فسح المجال، لتوسع عمليات الفلاحة والتجارة والإنتاج من جهة. وكذلك، فإن غياب الاستقرار أو زيادات في الضرائب، غالبا ما يكون له آثار سلبية على الجوانب المالية والإنتاجية والتجارية. والعكس صحيح؛ فالازدهار الاقتصادي أو توسع المبادلات الاقتصادية، غالبا ما يسمح للدولة بجمع عائدات إضافية، مما يساهم في الاستقرار الضريبي. ومن ثم كان هناك ترابط قوي، على المدى الطويل، بين الأوضاع الضريبية والأوضاع الاقتصادية^(٤٦).

ولا يمكن إدراك حقيقة رمزية النظام الضريبي في العصور الحديثة والمعاصرة، في السلطة البابليكية المخزنية، دون النظر في الخلفية التاريخية في العصور الوسطى. وما جعلنا نقول ذلك، إن الحكم العثماني، وحكم الأمير عبد القادر، وحكم الفرنسيين، كان منحصرًا بين المدن، ومتمركزًا فيها، ومنفتحًا على التأثيرات الخارجية^(٤٧)، ولا يفتح كثيرا على الدواخل، إلا في فترات الجباية وسير

المحلات^(٤٨)، وبقي داخل البلاد محافظا على النظم الموروثة من العصور السابقة. كل هذا يجعلنا نقول إن طابع الدولة الجزائرية قد تميز آنذاك بالازدواجية والثنائية.

وكما ذكرنا في مقدمة الدراسة، فإن ظروف القرن الثامن عشر الاقتصادية في المتوسط، تميزت بتناقص مداخليل الغزو البحري والتجارة البحرية، مما ساعد على تعزيز مكانة القيادات المحلية، وتغيير موازين القوى داخل الديوان^(٤٩) في العاصمة، لفائدة الحكام الذين كانوا على اتصال دائم مع الداخل؛ كقائد دار السلطان أو آغا العرب، وخوجة الخيل، والبايات. وبسبب ذلك اتجه العثمانيون إلى استغلال الداخل، والاهتمام أكثر باستيفاء الأعشار والزكاوات والخراج والكرامات أو حقوق التعيين لكل منصب، فضلا عن الغرامات واللزمات المتنوعة وغيرها^(٥٠).

ورغم تنوع مصادر دخل الجزائر في الفترة العثمانية، فإن معظمها كان يأتي من القطاعات الاقتصادية، ولاسيما القطاع الزراعي^(٥١). إلا أن معظم الدراسات ذهبت إلى التأكيد على أن الجزائر في العصر العثماني، كانت قائمة بفضل مداخليل الغنائم البحرية، وفدية الأسرى^(٥٢). وعدت تلك المداخليل موردا أساسيا لاقتصادها^(٥٣).

إن بداية زوال نظام الغزو البحري، كان حدثاً مهماً في الجزائر، إذ مال ميزان القوى إلى الأوربيين، بل حتى إلى السلاطين العلويين بالمغرب الأقصى، والبايات الحسينيين بتونس، باعتبار أن البايلك، ولمدة طويلة، كان يعيش من مردود ذلك، تاركاً داخل البلاد، أو مهملًا استغلال مواردها، ولم يطلب من السكان إلا مبالغ رمزية. ولما أصبح العثمانيون مجبرين على التنازل عن نشاطهم الأساسي السالف الذكر، مع بقاء وسائل الإنتاج في الزراعة، أو تربية المواشي، أو الصناعة دون تقدم، بل قد يكون العكس هو الحاصل والواقع، سيما في البياليك الثالث، فزاد هذا الوضع من حدة التنافس بين السلطة والقيادات المحلية، وأدى إلى تطور العلاقة بين الحكام والرعية.

وقد كانت مداخليل الدولة من الضرائب، تكاد تغطي مصاريف الجيش وحده؛ فحسب أحد موظفي الداوي، فإن تكاليف الجيش والبحرية، كانت تقدر بـ: ١٢ مليون

فرنك سنويا، وفي المقابل كان مجموع الضرائب المستخلصة من كامل الإيالة هو ٢٠ مليون فرنك^(٥٤).

خلاصة القول، إن البحرية الجزائرية، كانت تحظى طيلة العصر العثماني، بأهمية بالغة، وفي كل مجالات الحياة، فعن طريقها كان كل ما يدخل إيالة الجزائر، أو ما يخرج إلا ويمر عبر الميناء البحري، أما باقي الموانئ الجزائرية، فلم تكن بمثل أهميته، مثل: عنابة، وبجاية، وشرشال، وتنس، ومستغانم، وأرزيو، وهنين، والمرسى الكبير وهران بعد تحريرهما سنة ١٢٠٦هـ / ١٧٩٢م.

وفي المجال العسكري، كان ميناء الجزائر مقر الأسطول الجزائري، ومجهز بكل أنواع السفن، ومحصن عسكريا عن طريق البطاريات، التي كانت منصوبة في المدينة، وتحتوي المئات من المدافع^(٥٥)، إضافة إلى تعرضه للعشرات من الحملات الأوروبية، ومن قبل مختلف الدول، تسبب البعض منها في تدمير أجزاء منه، وغيرها؛ وفيه توجد الأميرالية، ودار الصناعة وغيرها.

أما في الجانب السياسي، كان البحرية الجزائرية عبر مينائها، الذي يعد الممر الوحيد لكل البعثات الدبلوماسية والقنصلية، وعن طريقه تمر كل الوفود، وتستقبل منه الجزائر القناصل، والمراسلات مع شتى الدول، وتستقبل ممثلي السلطان العثماني، ومراسيمه، أو "قرمانته" ... إلخ.

وفي الحقل الاقتصادي، فقد كانت البحرية الجزائرية عن طريق ميناء الجزائر، متنفس المدينة والدولة ككل مع العالم الخارجي، استيراداً وتصديراً، فتصدر منه كل منتجاتها إلى مختلف الأقطار؛ من منتجات زراعية، مثل: القمح، والشعير، والرز، والذرة، والشوفان وغيرها، ومنتجات حرفية كثيرة، كانت تشتهر بها الجزائر، ومطلوبة بكثرة في الخارج، وحتى مصنوعات عسكرية. بالإضافة إلى استيراد البلاد كل ما كانت في حاجة إليه من سلع ومنتجات متعددة وغيرها^(٥٦).

ولعبت البحرية الجزائرية دوراً اجتماعياً معتبراً، إذ عرفت الجزائر توافد عناصر سكانية مختلفة، فوفد على البلاد بعض الأجناس، لم يكونوا معروفين من قبل؛ من الأتراك العثمانيين، وكذا الأندلسيين المورسكيين، ومختلف الأسرى الأوربيين

وغيرها. مما جعل المجتمع الجزائري، يعرف ثراءً اجتماعياً، انعكس على كل مجالات الحياة، باعتبار مساهمة كل عرق أو كل ملة في مجال محدد، مما عُدَّ زخماً، ساهم في احتكاك تلك الشعوب، وفي تطور البلاد^(٥٧).

إضافة إلى كل ذلك، فقد لعبت البحرية الجزائرية أدواراً عدة، حتى في الحقل الثقافي، فعن طريق ميناء الجزائر، كان يمر العلماء من المغرب إلى المشرق، والعكس صحيح، ويتوقفون في مدينة الجزائر، ويساهمون في الحركة الفكرية والعلمية به. ولنا في بعض المصادر دلائل على ذلك، مثل ابن زكور والزياني المغربيان. وعن طريق ميناء الجزائر، كان يسافر بعض الجزائريين إلى كل الأرجاء، لا سيما إلى المشرق العربي مروراً بمصر، لتأدية الركن الخامس في الإسلام، وممارسة التجارة الفكرية، ببيع كتب وشراء أخرى وغيرها. ولا أدل على ذلك من الإشارة إلى أن مدينة الجزائر، ومباشرة عند الدخول إليها من البحر، من الطريق الوحيد "باب الدزيرة أو الجزيرة"، لا يمشي الداخل إليها كثيراً، حتى يجد ما كان يسمى آنذاك بـ: "القيصرية"، أو الحي الفكري؛ حيث كانت بحق مكاناً يُعجُّ بالمكتبات، بيعاً وشراءً، ويوجد به العديد من نساخ الكتب، وغيرها.

ولعل أهم ما اشتهر به ميناء الجزائر، ولفترة طويلة ناهزت الثلاثة قرون، هو اعتباره منفذ دار الجهاد، فمنه تنطلق السفن المشكلة للأسطول الجزائري للذود عن البلاد، وتحرير السواحل المحتلة، ولنجدة الأندلسيين، وللمساهمة في عمليات الدولة العثمانية في المشرق، ولرد العدوان الخارجي على الموانئ الجزائرية وغيرها^(٥٨).

الخلاصة:

خلاصة القول: إنه مهما عدّنا أوجه الأهمية التي اكتسبتها البحرية الجزائرية في أواخر العصر العثماني، فلن نعطيها حقها، ذلك أنه كما رأينا، فقد لعب الأسطول الجزائري أدواراً حاسمة، ومهمة جداً في مختلف أوجه الحياة، إذ كانت للبحرية الجزائرية مكانة كبيرة في توفير الأموال ورفع المستوى المعاشي لهم ولا سيما الجنود في البحرية الجزائرية، وبتراجع وضعف البحرية أمست البلاد الجزائرية لقمة سائغة في يد فرنسا، ووقعت فريسة في يد المحتل سنة ١٨٣٠م.

الهوامش:

١. حصن البنيون هو ذلك الحصن الذي بناه الإسبان في غزوهم للمدينة سنة ١٥١٠م، وبقوا فيه حتى تمكن خير الدين من تدميره عليهم سنة ١٥٢٩م. وحصن البنيون، أو حجر الصخرة، أو حجر الجزائر، كان نواة ميناء الجزائر، أو الأميرالية للمزيد من المعلومات ينظر: عدنان العطار، الدولة العثمانية من الميلاد، جمع وإعداد: محمد قباني، دار الاصاله، الجزائر، ٢٠٠٩، ص ٥٥.
٢. مولاي بلحميسي: "جانب من جوانب الصراع الجزائري الأوربي -الجوسسة الغربية في الجزائر العثمانية-"، مجلة الباحث، العدد ٣، الجزائر، تشرين الثاني ١٩٨٥، ص ١٣.
٣. المصدر نفسه، ص ١٦ - ٢٩.
٤. مذكرات تيدنا، نقلا عن، محمد العربي الزبيري، "مقاومة الجزائر للتكتل الأوربي قبل الاحتلال"، مجلة الأصاله، ع ١٢، الجزائر، ١٩٧٣، ص ١٢١.
٥. جمال قنان: قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، ١٩٩٤، ص ٤١.
٦. علي عبد القادر حليمي: جغرافية الجزائر، الجزائر، ١٩٦٨، ص ٢٨٧-٢٨٩.
٧. محمد العربي الزبيري، المصدر السابق، ص ١٢١.
٨. E. Mercier, *Histoire de L'Afrique Septentrionale, Bérberie Depuis les Temps les plus reculés jusqu'à la conquête française 1830*. E Leroux, Paris 1897. T 3, p 445.
٩. Ibid, p 121.

١٠. إن كلمة قرصنة، التي كانت تطلق على الجزائريين، ليست كما زعم الكثيرون، عبارة عن قطع الطرق، واللصوصية البحرية، وإنما هي غزو بحري كان تحت إشراف الدولة، له قوانين وتنظيماته، ويخضع للاتفاقات والمعاهدات، التي كانت تربطها الدولة مع الدول الأوروبية، وبالتالي فهو نشاط لبحرية الدولة. والمتفحص للمصادر، سواء المحلية والأوروبية فيما يتعلق بالإحصاءات الخاصة بغنائم الغزو البحري، فإنه يجدها تخص دائما الدول التي لم تكن تربطها معاهدات سلمية مع الجزائر. للمزيد من المعلومات ينظر:

- Abd El Hadi Ben Mansour: *Alger, XVI - XVII^e siècle : Journal de Jean-Baptiste Gramaye, "évêque d'Afrique"*, Broché, Paris, ١٩٩٨, pp: ١٤١-١٤٣ et ١٧٨.

- A. Devoux: «*La Marine de la Régence d'Alger*», in, *Revue Africaine*, pp: ٣٩١-٣٩٦.

١١. أحمد الشريف الزّهار، *مذكرات نقيب أشرف الجزائر*، تحقيق أحمد توفيق المدني، شركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ١٩٧٤، ص ٧٢.

١٢. المصدر نفسه، ص ٧٤.

١٣. محمد العربي الزبيري، المصدر السابق، ص ١٢٢.

١٤. نوع من السفن الحربية الخفيفة الحاملة للمدافع سريعة الحركة تستخدم في مجابهة العدو عن بعد. للمزيد من المعلومات ينظر: أمين محسن، مساهمة البحرية الجزائرية في حروب الدولة العثمانية خلال فترة الدايات (الحروب اليونانية نموذجاً) رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية ، جامعة الجليلي بو نعامة، الجزائر ، ٢٠١٦، ص ٤٢.

١٥. أحمد الشريف الزّهار، المصدر السابق، ص ٨٠.

١٦. المصدر نفسه، ص ١٠٥.

١٧. وليام سبنسر: *الجزائر في عهد رياس البحر*، تعريب وتقديم عبد القادر زيادية، دار القصبية للنشر، الجزائر، ٢٠٠٦، ص ١٩٠.

١٨. مبارك بن محمد الهلالي الميلّي: *تاريخ الجزائر في القديم والحديث*، تقديم وتصحيح محمد الميلّي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ١٩٨٦، ص ٢٦١.

١٩. عبد القادر حلّيمي، نفسه، ص ٢٨٦-٢٨٧.

٢٠. R. M. Ballantyne: *The Pirate City, An Algerine Tale*, Thirteen Edition, James Nisbet and Co, London, S.D, p٣٨٢.

٢١. G. H. Bousquet: "*Journal de captivité à Alger*", in *Annales de L'institut d'études Orientales*, T١٢, Alger, ١٩٥٤, p ٨١.

٢٢. عزيز سامح التر، *الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية*، ترجمة، محمود علي عامر، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٩، ص ٦٠٩.

٢٣. Rozet et Carette: *Algérie*, Paris, ١٨٤٦, p٥٠٧.

٢٤. وليام شالر: **مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر**، ترجمة إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ١٩٨٢، ص ٢٩٢.
- ذكر إبراهيم سلامي، أن الجزائريين لم يكثرثوا للمصابين منهم فلم يكن لديهم جراحون لإسعاف الجرحى أو بتر الأعضاء لإنقاذ حياة أصحابها، بل كانوا يجمعون المصابين منهم في إسطنبول كبير حتى اليوم الثاني بعد المعركة، حيث فقد الكثير من المصابين حياتهم، فكان عدد القتلى كثير ولا يمكن إحصائهم، كما ذكر بعد اطلاعه على عدة تقارير التي تباينت في تحديد عدد ضحايا الجزائريين فمنها من يقول ٨٠٠٠ قتيل، والبعض ٦٠٠٠، والبعض ٤٠٠٠، والبعض الآخر ٢٠٠٠، وغيرها. للمزيد من المعلومات ينظر:
- A. Salame: *Narrative of the expedition to Algiers in the year 1816*, London, John Murray, 1819, pp 168-169.
٢٥. Temimi Abdeljelil: *Recherches et documents d'histoire maghrébine, La Tunisie, l'Algérie et la Tripolitaine de 1816 à 1871*. Tunis, Université de Tunis, 1971, pp 169-173.
٢٦. Ibidem.
٢٧. كان نصيب الدولة من الغنائم يتراوح ما بين ١/٥، و ١/٨، و ١/١٢، وذلك حسب أهمية الغنائم.
٢٨. A. DEVOULX: «*Registre des prises maritimes*», in, Revue Africaine, N° 17 Alger, 1872, p: 70.
٢٩. P. DE LACROIX: «*Description abrégée de la ville d'Alger 1695*», présenté par M. EMERIT, in, Annales de l'institut d'études orientales, TXI, Alger, 1906, p: 17.
٣٠. المرأة لمحة تاريخية وإحصائية على إيالة الجزائر، تقديم، وتعريب، وتحقيق، العربي الزبيري، ط: ٢، الشركة الوطنية للتوزيع والنشر، الجزائر، ١٩٨٢، ص. ١١٨.
٣١. A. Devoulx: «*Le Registre des prises maritimes*», in, Revue Africaine, N° 15, Alger, 1872, pp: 151-152.
٣٢. Ibid, pp: 186-187.
٣٣. Ibid, pp: 240.
٣٤. Ibidem.
٣٥. Ibid, pp: 303.
٣٦. تذكر المراجع الأوربية أن مداخيل "القرصنة" الجزائرية انعدمت بداية من سنة ١٨١٦م، بفعل الحملة، أو الهجوم الانجليزي الهولندي على المدينة، بقيادة "اللورد إكسموث"، وما خلفته من آثار على المدينة والأسطول الجزائريين.
٣٧. A. Devoulx: «*Registre*», op.cit.
٣٨. بلال حميد، السياسة الضريبية في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، ٢٠١٥، ص ٦.

٣٩. تذكر المصادر أن الجزائر لم يكن لها نفس الرواج التجاري الذي عرفته بعض الدول، لكن هذا لا يعني عدم وجود تجارة أصلا. وإنما كان للجزائر تجارة مهمة مع بعض الدول برا وبحرا؛ ولو أنها كانت قليلة بسبب خطر القرصنة الأوربية، وضعف حجم الاستهلاك المحلي. وحتى المصادر التي انصب جل اهتمامها على الغزو البحري ذكرت ذلك؛ فيذكر "مانسون" أن: "ثروات البلاد كانت تتعلق بالغنائم التي يحصل عليها "القرصنة"، إلى درجة أن كل السلع والبضائع كانت بيد أناس مسيحيين. والتجارة الجزائرية لا تشتمل إلا على التمور، والشموع، والجلود، واللوز، وما يتبع ذلك..." وهذا ما يثبت وجود تجارة جزائرية.

أما الصناعة، فإنه كانت هناك حرف ومصنوعات كثيرة. للمزيد من المعلومات ينظر:
- Allain Mansson Mallet: *Description de L'univers*, T³, Denys Thierry, Paris, ١٦٨٣, p: ٣٣.

ولقد كان للجزائر نشاط تجاري مهم عن طريق البر، وذلك عبر القوافل التي كانت تربط بين الأسواق الجزائرية، وبعض الدول، مثل دول الجوار (تونس، والمغرب الأقصى)، والسودان، وطرابلس الغرب حتى إلى المشرق والحجاز. وهذه القوافل كانت تتم بكيفية منتظمة ومتواصلة.

٤٠. كانت الضرائب تزداد، حتى مطلع القرن التاسع عشر، عندما شبت في مختلف ربوع البلاد الثورات، وعمتها الاضطرابات. ولم يعد بالإمكان إيقاف عصيان الزعماء الجزائريين عن القيام بثورات.

٤١. وهو ما يتجلى في تلك العوائد، التي كان يقدمها البايات في أثناء عمليات دفع ضرائب بايليكمهم، أو ما يسمى ب: "الدنوش".

٤٢. لم تكن الدولة تمنح أجورا للجباة، حين تكون الجباية وفق النظام التراتبي؛ لذلك يلجأ كل جابٍ إلى الاحتفاظ بالعرش، كراتب لعمله. ويلاحظ هنا، نظرة السكان إلى ذلك؛ هم يعملون ويأتي غيرهم يستفيد من عرقهم.

٤٣. راجع مثلا سجل دفع ضرائب قسنطينة، لمؤلف مجهول، بعنوان: **الضرائب التي تدفعها أعراش قسنطينة**، مخطوط المكتبة الوطنية الجزائرية، رقم: ١٦٤٦؛ عبد الله محمد بن يوسف الشويحت، **قانون الأسواق**، مخطوط المكتبة الوطنية الجزائرية، الجزائر، رقم: ١٣٧٨ .

٤٤. مثل ما حدث مع محمد الكبير الذي تمكن من تجنيد العامة، وتمكن من فتح وهران؛ ورغم أن المصادر تذكر: وقوع حادثة تاريخية مهمة ذكرها ابن زرفة كاتب الباي، هذا الباي الذي كلفه بتسجيل حوادث فتح وهران. وهذه الحادثة (أو النائرة، أو النازلة)، تتعرض في طياتها إلى تعسف بعض الحكام، وسوء استعمالهم لسلطتهم المخولة إليهم، وتثبت بعض التشدد في جباية الضرائب حتى قبل فتح وهران.

فذكر أن القائد محمد بن عمر اتهم بعض رعية المرابطين بمسرغين ببعض التهم، لكي يأخذ منهم الخطية المخزنية المعتادة، فقام الطلبة برفع شكوى ضده إلى الباي، هذا الأخير كلف كلا من السيد محمد بن عبد الله، والطاهر بن حوا بالمقابلة بين الطرفين، والحكم بينهما. وعندما تبين ظلم ذلك القائد، تم إرجاع المظالم إلى أصحابها، وقام الباي بعزله، وولى مكانه الحاج عدة بن مخلوف.

كما تجعلنا هذه الوثيقة نستنتج أمراً آخر، وهو أن العثمانيين، كانوا يعينون الحكام، والقياد وغيرهم في مناصبهم، ويأمرونهم بالحكم، وفعل ما هو لازم، وضروري في حدود سلطتهم، طالما لم يأت شيء يستوجب عزلهم، كالشكايات مثلاً، وغيرها. أبو مح للمزيد من المعلومات ينظر: ابو محمد المصطفى بن عبد الله بن عبد الرحمن بن زرفة: الرحلة القمرية في السيرة المحمدية، ج ٢، مخطوط المكتبة الوطنية الجزائرية، رقم: ٣٣٢٢، ج ١، ورقة ٦١ وجه.

٤٥. دحو فغرور، الاوقاف والتنمية الاجتماعية والاقتصادية بالجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران، الجزائر، ٢٠١٢، ص ٤١.

٤٦. محمود احسان الهندي، الحوليات الجزائرية تاريخ المؤسسات في الجزائر من العهد العثماني الى عهد الثورة فالاستقلال، العربي للاعلان والنشر والطباعة، دمشق، ١٩٧٧، ص ١٩.

٤٧. عُرفت الجزائر في معظم العهد العثماني قبل مدة الدراسة، باهتمامها بالجهاد البحري وتمسكها به، وهذا لما كان يدره عليها من فوائد جمة، رغم انخراطها في التبادل التجاري عبر البحر الأبيض المتوسط، ورغم وجود ما يعرف بنظام الامتيازات، خاصة في القالة مع التجار الفرنسيين، والانجليز في بعض الفترات؛ والمارسييليين بالخصوص. وهذا نتيجة ما عرفته أوربا عبر الزمن من تطور اقتصادي كبير، وهو ما يعرف لدى الاقتصاديين بالتوسع التجاري "الماركانتيلي" الأوربي. للمزيد من المعلومات ينظر:

- F. Braudel : *Civilisation matérielle; économie et capitalisme : Le Temps du monde*, Armand Colin, Paris, ١٩٧٩, T ٣, pp: ٧١- ١٤١.

٤٨. المحلة عبارة عن حملة عسكرية، كانت وظيفتها تتمثل في توجيهها لجباية الضرائب، وحفظ الأمن، وتأديب العصاة والمتمردين، وكانت تتبع طريقاً ووجهة اعتادت سلوكها في معظم الأحيان، حسب ظروف الطريق، ووفقاً لتوفر محطات التوقف والراحة، كما أن للمحلة وظائف أخرى مضمرة، وغير بادية للعيان، وتتمثل في إثبات الوجود والحكم العثماني في البلاد، وكذا توطيد دعائم الحكم، والتواصل مع الرعية؛ وذلك بالحكم والقضاء في النزاعات التي كانت تحدث بين مختلف القوى والمجموعات الفاعلة. وهذا ما تثبته المصادر التي تعرضت إلى محلة الباي، وما كان يفعله مع المذنبين والمقصرين في حق رعاياهم، من الزعماء والشيوخ وغيرهم. لذلك فلمحلة أهداف أخرى غير تلك الخاصة بالجباية. ويمكن أن نضيف إلى ذلك؛ تأمين الطرقات، وتنظيم وترتيب الجهاز الإداري التنازلي من القيادات،

والأوطان، والقبائل. يضاف إلى كل هذا أنّ المحلة كانت تقوم أثناء سيرها من منطقة إلى أخرى بالعمل بوظائف تجارية. وللتدليل على ذلك نذكر أحد المصادر، وهو رحلة محمد الكبير إلى الجنوب الصحراوي الجزائري، لصاحبه أحمد بن هطال الذي ذكر أنّ الباي، وعندما كان يقوم بغزوة ما على إحدى الجماعات السكانية، وما كان يستولي عليه يوزع بعضه على جنده، والباقي كان يتاجر ويقايض به مناطق أخرى خاضعة لحكمه وغيرها. لكل هذا وغيره نجد أنّ المحلة لم تكن مهمتها مقصورة على استخلاص الضرائب، وإخضاع الثائرين فقط، بل كانت تتعدى ذلك بكثير. وأخيرا نقول إنّه كان من تقاليد العثمانيين في الجزائر توجيه محلات إلى دواخل البلاد، وفي البايليك الثلاثة (التيطري، والشرق، والغرب) كأحد أساليب حكم البلاد. أما عن بداية ظهور المحلة في حد ذاتها، فهي، حسب المصادر، استمرار لما كان موجودا في الجزائر منذ العهود السابقة؛ الزياني، والحفصي، وحتى الموحيدي. أي هو نظام لم يحدثه العثمانيون، وإنّما أخذوا به، وورثوه عن العصور السابقة، وطبعوه بصبغتهم، وتنظيمهم، وعاداتهم. للمزيد من المعلومات ينظر: أحمد بن هطال التلمساني، **رحلة محمد الكبير، تحقيق، محمد بن عبد الكريم، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٦٩م؛**

- J. Dakhila: "*Dans la mouvance du prince : La symbolique du pouvoir itinérant au Maghreb*", in, Annales, Economies, Sociétés, Civilisations, Mi-juin, Paris, ١٩٨٨, pp: ٧٣٥-٧٦٠.

٤٩. رحمة بورقية، **الدولة والسلطة والمجتمع، دراسة في الثابت والمتحول في علاقة الدولة بالقبائل في المغرب، دار الطليعة، بيروت، ١٩٩١، ص ٦٧-١٦٣.**

٥٠. عبد الله العروي، **تاريخ المغرب من الغزو الإيبيري إلى التحرير، ٣ج، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ١٩٩٩، ص: ٧٣-٧٥.**

٥١. ورد في إحدى الوثائق، التي يعود تاريخها إلى الفترة الأخيرة من العصر العثماني، أن قيمة الدنوش التي دفعها باي قسنطينة لخزينة الدولة، قدرت ب: ٤١٨٧١٦ بوجو، ما يعادل ٧٧٨٨١١ فرنك. للمزيد من المعلومات ينظر:

- «*Etat des redevances et présents que les beys de Constantine et d'Oran payaient à la régence d'Alger.*» in, Archive des Affaires étrangères (France), Mémoires et documents, Algérie, T ٨, ١٨٣١.

٥٢. وكان بإمكان الأسرى المسيحيين البقاء في الجزائر بعد اعتناقهم الإسلام، أو العودة إلى بلدانهم بمجرد دفع فديتهم. وقد شكلت الدول الأوروبية لهذا الغرض عدة إرساليات، تتولى مهمة التفاوض مع حكام الجزائر حول قيمة الفدية. وعلى ما يبدو أن قيمة الفدية لم تكن ثابتة، إذ كان يتم تحديدها وفقا لمكانة الأسير. فكانت تتراوح في القرن ١٢هـ / ١٨م، ما بين ألف ريال صغار بالنسبة للحرفيين، وتسعمائة ريال للملاحين والحمالين، وثمانمائة ريال

- بالنسبة للخدم. وتضاف إلى هذه القيمة مصاريف أخرى في شكل ضرائب مختلفة. أما إذا كان الأسير من الشخصيات المهمة، فإن فديته تتضاعف. للمزيد من المعلومات ينظر:
- C. Ph. Vallière: *l'Algérie en 1781*, pub. Par, Lucien Chaillou, Imp. Nouvelle, Toulon, 1974, p: 46.
- J. M. Venture de Paradis: *Tunis et Alger au 18^e siècle*, mémoire et observation, rassemblés et presentis par Joseph Cuoq, Ed. Sindbad, Paris, 1983, p: 100.
- 530.C. Bontems: *Manuel des institutions algériennes de la domination Turque à l'indépendance, T.1, (la domination Turque et le régime militaire 1518-1870)*, éd. Cujas, Paris, 1976, p: 29.
- 540.G. Esquer: *Correspondance du Duc Rovigo, commandant en chef, le corps d'occupation d'Afrique (1831-1833)*, T2, Jourdan, Alger, 1920, p: 502.

ولعل هذا ما أدى بحكومة الأمير عبد القادر فيما بعد، ولكي تقضى على الفساد والرشوة، وطرق ابتزاز أموال الشعب، وغير ذلك مما اشتهرت به الإدارة العثمانية، إذ خصمت حكومة الأمير مرتبات لجميع الموظفين تدفع بالمال العيني، وبمواد التموين. للمزيد من المعلومات ينظر: إسماعيل العربي: «حكومة الأمير عبد القادر وإدارتها»، مجلة الثقافة، العدد 75، الجزائر، 1983، ص 223.

55. ولعل أشهر المدافع، المدفع الضخم، الذي صمم في أواسط القرن ال 16م. وكان يحظى بشهرة واسعة من قبل الأهالي، وبالقول عن فوهة هذا المدفع الذي رمي فيه السيد "لوفاشي" (*Levacher*)؛ قتل فرنسا في سنة 1683م، والسيد "بيول" (*Piolle*)، الذي خلفه سنة 1688، بعد قصف مدينية الجزائر، من قبل "دوكيسن" (*Duquesne*)، والماريشال "ديتري" (*le Maréchal d'Estrées*). ولهذا السبب أطلق الفرنسيون اسم "القنصلي" (*La Consulaire*) على هذه القطعة الضخمة، التي سماها العثمانيون "بابا مرزوق" [الأب المحفوظ، أو السعيد. وقد نُقل هذا المدفع إلى فرنسا، بعد احتلال الجزائر بوقت قصير. للمزيد من المعلومات ينظر:

A. Devoulx: «*Registre*», op.cit.

56. ناصر الدين سعيدون، ورقات جزائرية، دراسات وابحات في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 2000، ص 139.
57. أمين محسن، المصدر السابق، ص 45.
58. عدنان العطار، المصدر السابق، ص 72.

